خبراء اقتصاد يدعون حكومة الوفاق الوطني الى تحقيق الاستقرار وحفز النمو الاقتصادي

■ «خاص/ الثورة»

حث خبراء اقتصاد حكومة الوفاق الوطني على التركيز على تحقيق الاستقرار الامني والسياسي وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على حفز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحد من الارتفاعات السعرية.

وأكدوا على ضرورة وضع خطة طموحة لاجتذاب تمويلات استثمارية من الدول الشقيقة والصديقة ،والعمل على توظيف الموارد المحلية في مشاريع مثمرة تعود بالنفع على الوطن والمواطن .

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد دعت إلى وضع رؤية صحيحة ومتميزة لقطاع الاستثمار تعمل على تعزيز دورة المستقبلي وتزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة خلال السنوات القادمة.

وقالت إن ذلك يتطلب المزيد من الجهود وبالذات في جانب تطوير مقومات وجوانب البيئة الاستثمارية الملائمة واللازمة لتوسيع المشاركة الاستثمارية للقطاع الخاص وزيادة نصيب اليمن من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المنطقة وزيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الموجهة نحو البنية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تطوير وتحسين مستويات الأداء للمؤسسات الداعمة والمؤازرة للقطاع الخاص سواءً المؤسسات الحكومية أو الأطر الخاصة وبما يسهم في تحسن الأداء الاستثماري الخاص .

وأشارت في تقرير لها أن السنوات القليلة شهدت الماضية قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية الرامية إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتعظم الاستفادة من المزايا والإمكانيات الاستثمارية المتاحة في إطار الاقتصاد الوطني، وخلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ارتفع حجم الاستثمار الكلي من ٥٢٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٦٦ مليار ريال عام ٢٠٠٦ ، وبمتوسط نمو سنوي خلال الفترة ١١,٣٪ جاء أغلبه من الاستثمار العام حيث بلغ متوسط النمو للاستثمار العام خلال الفترة ١٢,٨٪ مقابل ١١,٣٪ للاستثمار الخاص .

الجدير بالذكر أن العام ٢٠٠٥ قد شهد زيادة كبيرة في حجم الاستثمار العام ليصل إلى ٣٥١ مليار ريال وبمعدل نمو مرتفع بلغ ٣٣,٥٪ ، على حساب الاستثمار الخاص والذي انخفض بمعدل نمو سالب بلغ ٥,٢ نقطة مئوية لنفس العام، إلا انه تراجع في العام ٢٠٠٦م ليحقق معدل نمو سالب بلغ ٥,٣٪ مقابل نمو الاستثمار الخاص بحوالي ١٦,٥ ٪ ، وتشير التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع الاستثمار العام إلى ٤٩٠,١ مليار ريال وبمعدل نمو ٤٧,٧٪ على حساب الاستثمار الخاص والذي انخفض بمعدل نمو سالب بلغ ٧,٨ نقطه مئوية لنفس العام أيضا .

وما يزال الدور الاستثماري للقطاع الخاص دون المستوى المطلوب على الرغم من التوجهات الاقتصادية الكبيرة نحو القطاع الخاص والتسهيلات والمزايا الممنوحة للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية حيث يلاحظ أن معدلات نمو الاستثمارات الخاصة كانت أقل من معدلات نمو الاستثمار العام والاستثمار الإجمالي الأمر الذي انعكس في تراجع الأهمية النسبية للاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧م.

وبين التقرير تنامي دور الاستثمار العام (الحكومي) ليستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمار الإجمالي وبنسبه ٥٧,٢٪ تقريبا في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧م مقابل ٤٢,٨٪ للاستثمار الخاص، وقد أسهمت زيادة العائدات النفطية نتيجة تزايد ونمو عائدات الصادرات النفطية نظرا للارتفاع في أسعار النفط العالمية في تعزيز فرص زيادة حجم الاستثمار المحلي وأن كان بشكل متواضع ، وبصفه خاصة ارتفاع حجم الاستثمار العام (الحكومي) في مشاريع البنية التحتية نتيجة لجهود الدولة في عملية التنمية وتحقيق منجزات مشاريع اقتصادية وخدمية كبيرة خلال السنوات الماضية .

وتعاني اليمن من نقص كبير في التدفقات الاستثمارية الخارجية ، علاوة على عدم قدرتها على تغطية تمويل استثماراتها بشكل كامل من خلال ادخارها المحلي.

وفقاً لدراسة علمية حديثة:

المشاريع الصغيرة تعد مجالاً خصباً لاجتذاب مدخرات صغار المدخرين

■ «خاص /الثورة

بينت دراسة علمية أن المشاريع الصغيرة تعد مجالاً خصباً لاجتذاب مدخرات صغار المدخرين، كما تمثل نمطاً للاستثمار أكثر انسجاماً مع تفضيلات المستثمرين .

وأكدت أنها تشكل نواة لاستغلال مورد اقتصادي يمكن أن يتوسع في المستقبل تتمثل في المدخرات الخاصة البسيطة في المدينة والريف على حد سواء .

إلى ذلك أوصت دراسة أخرى بزيادة وعي الحكومة لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التغيرات الايجابية في السياسة المتعلقة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ودعت إلى إعطاء معاملة تفضيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في عطاءات القطاع العام التعلم من تجارب دول أخرى نجحت في معالجة مشاكل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين القدرات الإدارية والتقنية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

وبينت أن الحكومات في جميع أنحاء العالم باتت تعرف بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي وتشغيل اكبر عدد من العمالة والتنمية المحلية، وقد أظهرت الدراسات ان ٩٥٪ من الشركات هي صغيرة ومتوسطة وتشغل من ٦٠-٧٠٪ من العمالة وتولد حصة كبيرة من الوظائف الجديدة في اقتصاديات منظمة التعاون والتنمية .

ولفتت إلى أنه على الرغم من زيادة الفرص التي تأتي بها العولمة ، الشركات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع لا تزال تواجه عددا متزايدا من التحديات في الأسواق المحلية والدولية منها زيادة المنافسة من الخارج وغالبا ما يأتي من انخفاض تكاليف الأيدي العاملة والحصول على الموارد الطبيعية والبنية التحتية.

وأظهرت الدراسة التي أعدتها الباحثة لينا هنديلة قدمت للمؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية أن الحصول على الائتمان امر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات الجديدة، مشيرة إلى أنه في كثير من الأحيان الشركات الصغيرة ينقصها الخبرة والمعرفة في مجال الموارد البشرية ومحاسبة التكاليف، التسويق وتطوير المنتجات وغيرها .

وأوضحت انه من اجل ازدهار القطاع الخاص على الحكومات أن تتخذ دورا فاعلا في الترويج لسياسات من شأنها الحد من الحواجز أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة على نحو فعال وتعزيز التنمية الاقتصادية.

خبراء زراعيون: يجب وضع خطة اقتصادية للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

■ «كتب/ محمد راجح

دعا خبراء زراعيون إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

مؤكدين أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصاً اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً لدراسة في هذا الصدد أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق، فإن هناك إمكانية لتطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية وتنمية الثروة الحيوانية ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية.

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة أهمية تنفيذ العديد من الإجراءات، أهمها دمج الإصلاح الزراعي مع توجهات التنمية الاقتصادية الشاملة والاهتمام بإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاجية الزراعية وإيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

وتشير الدراسة إلى العمل على تحرير المزارعين البدائيين وتعريفهم وتأهيلهم وتدريبهم على الوسائل الحديثة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية وتأمين شبكات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، كماً ونوعاً.

وتوصي الدراسة بأهمية معالجة مشاكل تفتيت الأراضي الزراعية والحفاظ على الموارد المائية ورفع كفاءة استخدام السدود وتطوير المناطق الريفية، وكذا ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري الزراعي.

خلال الفترة القادمة

دعوات للتركيز على المشاريع التنموية والخدمية

■ «كتب /عبدالله الخولاني

يواجه الاقتصاد اليمني منذ نهاية العام الماضي والعام الجاري ٢٠١١م تحديات وصعوبات كبيرة، نتيجة الأزمة السياسية الحالية وتوقف عجلة الإنتاج الوطني و شحة الموارد المالية واعتماده بشكل أساسي على عائدات النفط المتواضعة التي لا تسدّ الكثير من متطلبات السكان البالغ عددهم ٢٥ مليوناً، نصفهم تحت خط الفقر.

وتظهر بيانات الحسابات القومية أن الدخل القومي المتاح الأسمي ارتفع من (٣١٧٤٥١٢) مليون ريال إلى نحو (٥٢٨٦٠٣٦) مليون ريال بمعدل سنوي متوسط (١٣,٥٨٪) في ظل معدل تضخم سنوي (١٢,٥٧٪) ومعدل نمو سكاني (٣٪) وهذا ما ترتب عليه تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي من (١٥٦٥١١) ريالاً إلى نحو (١٤٣٨٠٦) ريالات عام ٢٠١٠م بما نسبته (٨,١٢٪) وبمعدل سنوي متوسط (٢,١٪) فإذا ما أضفنا الأثر السلبي لارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع حسب بيانات مسح ميزانية الأسرة (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) مقارنة بنتائج مسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨م، فإن النتيجة هي أن مستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي للطبقات متدنية الدخل كان أكبر من معدل التراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي نفذه أخيراً صندوق الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع البنك الدولي والذي أظهر أن نحو (٥٠٪) من سكان الريف تحت مستوى خط الفقر، وهذا ما ترتب عليه تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن وبالتالي البطالة بين الشباب وتفشي ظاهرة التسول والجريمة بل والانحراف والالتحاق بالجماعات التخريبية، وهذا ما نتج عنه تعكير صفو الاستقرار والأمن الاجتماعي والسياسي وبالتالي وجود بيئة غير مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية مما حرم الاقتصاد من موارد كانت متاحة لتعزيز التنمية، هذا إلى جانب ما تكبده الاقتصاد والمجتمع من خسائر مادية وبشرية ومالية نتيجة التأزم السياسي.

اختلالات

ويرى اقتصاديون أن البيانات المالية تظهر أن حدة الاختلالات في هيكل الموازنة العامة تزايد خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١١م)، وذلك بسبب عدم الاتساق والتكامل في حزمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي نفذتها الحكومة خلال هذه الفترة، وبالأخص عند قياس درجة الاتساق والتكامل لهذه السياسات والإجراءات على الأمدين المتوسط والطويل وفي الأهداف العامة للتنمية المستدامة فعلى سبيل المثال نجد أن النفقات العامة الجارية (بدون الدعم) نمت بمعدل سنوي متوسط بلغ (٢٩,٣٤٪) بينما لم يتجاوز معدل نمو الإيرادات الذاتية غير النفطية (١٩,٠٣٪)، وهذا ما جعل نسبة تغطية الإيرادات الذاتية غير النفطية للنفقات الجارية (بدون الدعم) تنخفض من (٦١٪) عام إلى (٤٧,٥٤٪) عام ٢٠٠٨م، ورغم تفاقم هذه الاختلالات في ظل تراجع حجم الإنتاج من النفط وبالتزامن مع نمو حجم الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية على حساب تراجع حجم المصدر من نصيب الحكومة من النفط فإن الحكومة لم تعر موضوع الاختلال في هيكل الموازنة معتمدة على استمرار التزايد في أسعار النفط في السوق الدولية.

كما نلاحظ أن النمو السنوي المتوسط في النفقات الاستثمارية لم يتجاوز (١٠,٧٪) في ظل معدل سنوي متوسط للنفقات الجارية (بدون الدعم) (٢٩,٣٤٪)، وهذا ما جعل نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة تتراجع من (١٨,٧٥٪) إلى (١٢,٢٨٪) وهذا يعكس ضعف كفاءة تخصيص موارد الموازنة وبالأخص في ظل معدل نمو للتضخم خلال نفس الفترة يصل إلى (١٢,٦٪) مما يعني أن الحجم الحقيقي للنفقات الاستثمارية تراجع بمعدل سنوي متوسط (٢٪).

القروض

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في حجم موارد التمويل الخارجي المتاحة للاستخدام إلا أن حجم المستخدم منها ظل منخفضاً حيث انخفض حجم المسحوب من القروض الخارجية عن مستواه عام ٢٠٠٥م بما نسبته (٠,٣٢٪) فإذا ما أضفنا عامل التضخم فإن حجم المستخدم الحقيقي منها قد تراجع فعلاً بمعدل سنوي متوسط قد يصل إلى (١٣٪) وهذا ما جعل نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة ينخفض من (٤,٣٪) إلى (٢,٣٤٪) وهذا ما يظهر ضعف الطاقات الاستيعابية الحقيقية للجهات المستفيدة من القروض الخارجية وعدم إيلاء تنفيذ المشاريع الإنمائية القدر الكافي من الاهتمام من ناحية وسمعة اليمن الدولية من ناحية ثانية.

كما نلاحظ أن النمو المرتفع خلال هذه الفترة لكل من الإيرادات النفطية والدعم الحكومي للمشتقات النفطية حيث بلغ متوسط معدلي نموهما السنوي نحو (٢٤,٦٢٪) و (٣٨,٧٧٪) على التوالي، وهذا يعكس مؤشرين الأول مدى ارتفاع درجة الاعتماد على عائدات النفط في تمويل الخزانة العامة حيث ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة من (٦٧,٧٦٪) وبالتالي ارتفاع درجة حساسية الموازنة لأي تغيرات خارجية (في أسعار النفط في السوق الدولية)، أما الثاني فهو الارتفاع الكبير في حجم الدعم والذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي النفقات العامة من (٢٤,٥٪) في عام ٢٠٠٥م إلى (٣٤,٥٪) عام ٢٠١٠م وهذا يعكس مدى ضعف آلية مراقبة النمو المرتفع في حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية والذي بلغ متوسطه السنوي نحو (٨,٥٪) وارتفاع درجة حساسية تحريك أسعار النفط في ظل استمرار ضعف الهيكل الإنتاجي وتدني مستوى الدخل الحقيقي لطبقة عريضة من المجتمع.

تفريغ ١٠٧ حاويات بضائع للسوق المحلي بميناء عدن

■ «عدن/سبأ

رست في ميناء الحاويات بعدن أمس سفينة الحاويات القبرصية "بور ليفر" القادمة من ميناء جدة السعودي.

وأفادت بيانات ملاحية عن النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن لـ"سبأ" أن السفينة "ليفر" والتي أفرغت ١٠٧ حاويات بضائع واردات للاستهلاك المحلي تزن ألفاً و٦٢٧ طناً من الأرز والسكر والقمح والدقيق والألبان الجافة ستوزع إلى جميع محلات التجزئة في محافظات الجمهورية.

وذكرت البيانات الملاحية بأن السفينة القبرصية أقلت ١٠٥ حاويات "بطول ٤٠ قدماً" صادرات يمنية خارجية حوت أسماكاً وأحياء مائية تزن ألف طن وبقيمة ١١٧ مليوناً و٨٤٨ ألف ريال إلى كل من الصين ولبنان ومصر وروسيا الاتحادية الصديقة.

وبينت الإحصائية أن كمية من الأسماك تزن نحو ألف و٢٥ طناً و٤٦٤ كيلو جراماً بقيمة ٤٥٧ مليوناً و٥٨٩ ألف ريال من الأسماك والأحياء المائية صدرت أيضاً على متن حاويات "كوتا عارف" السنغافورية التي أبحرت من ميناء الحاويات اليوم في طريقها إلى أحد الموانئ السنغافورية.

وأشارت الإحصائية إلى أن الصادرات من الأسماك المشحونة مصدرة إلى ماليزيا وفرنسا وهونج كونج واليابان وبانكوك.

دورة تدريبية في مجال صناعة البخور والعطور بإب

■ «إب/سبأ

بدأت بمحافظة إب أمس دورة تدريبية في مجال صناعة البخور والعطور تنظمها مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية على مدى سبعة أيام بمشاركة ٢٠ مشاركة.

وفي الافتتاح أشار وكيل المحافظة فؤاد يحيى منصور إلى أهمية إقامة مثل هذه الدورات التي تساعد في تحسين مستوى دخل الأسر الفقيرة من خلال التأهيل والتدريب.. مؤكداً دعم السلطة المحلية لمثل هذه الأنشطة.

فيما أشارت ممثلة مؤسسة الرحمة بلسم المثنى أن المؤسسة تقوم بتدريب وتأهيل الأسر في عدد من المجالات التي تساهم في تحسين مستواها الاقتصادي.

وكان وكيل المحافظة قد اطلع على نشاط مؤسسة الرحمة في تأهيل وتعليم عدد من اليتيمات.. مشيداً بما تقوم به المؤسسة من عمل خيري.

١٠٩,٧ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين اليمن وماليزيا العام الماضي

■ «كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلادنا وماليزيا خلال العام الماضي٢٠١٠م ١٠٩ مليارات و٧٧٣ مليونا و٨٠١ ألف ريال ، مقابل ٤٠ ملياراً و٧٩٥ مليوناً و٨٩٩ ألف ريال في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلا زيادة وصلت إلى نحو ٦٨ مليارا و٩٧٧مليونا و٩٠٢ ألف ريال ، وبنسبة نمو بلغت ١٦٩٪ .

وأشارت بيانات إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، حصلت عليها الثورة إلى أن إجمالي صادرات اليمن إلى ماليزيا قفزت من حوالي ٩٦٢ مليونا و٣٧١ ألف ريال في ٢٠٠٩م ، إلى ٣٥مليارا و١٨٠ مليونا و٨٨٠ ألف ريال خلال العام الماضي ، بزيادة تجاوزت ٣٤مليارا و٢١٨ مليونا و٥٠٩ آلاف ريال ، وبمعدل نمو سنوي للصادرات اليمنية إلى ماليزيا بلغ ٣٥٥٥٪.

وبحسب البيانات فإن إجمالي الواردات اليمنية من ماليزيا زادت من حوالي ٣٩ ملياراً و٨٣٨ مليوناً و٧٤٢ ألف ريال في ٢٠٠٩م إلى ٧٤مليارا و٥٩٢ مليونا و٩٢١ ألف ريال في ٢٠١٠م بزيادة بلغت ٣٤ ملياراً و٧٥٤ مليونا و١٧٩ ألف ريال وبنسبة نمو سنوي ٨٧,٢٪ .

يذكر أن اليمن صدرت إلى ماليزيا العام الماضي بعض السلع الغذائية الطازجة والمصنعة والعسل والجلود واللبن وبعض الأسماك والأحياء البحرية طازجة أو مصنعة إلى جانب المشتقات النفطية والتي تأتي في المرتبة الأولى من بين الصادرات اليمنية إلى ماليزيا .

وتستورد اليمن من ماليزيا جملة من البضائع المتنوعة كالأدوية والمشروبات والسلع الغذائية المصنعة والحبوب .

وذكر محللون اقتصاديون أن السبب الرئيسي وراء زيادة قيمة الصادرات اليمنية إلى ماليزيا خلال ٢٠١٠م إلى نمو الصفقات التجارية النفطية التي يتم عقدها مع ماليزيا في نفس العام مقارنة بالعام السابق ٢٠٠٩م .